الأنباء
الإثنين 21 مارس 2016

تقرير

ضرورة مراجعتها والتأكد من مدى ملاءمتها وقدرتها على تحقيق الصالح العام

بورسلي: وثيقة الإصلاح المالي لن تعالج اختلالات الميزانية

علقت وزيرة التجارة الأسبق د.أماني بورسلي على وثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي التي قدمتها لجنة الشؤون الاقتصادية في مجلس الوزراء مؤخرا، بعد ان بادرت وزارة المالية بتقديم مقترحات أولية تتعلق بتعديل الاختلالات الاقتصادية، ومقترحا لتخفيض أو إيقاف الدعم. وفندت بورسلي في تقرير لها ما ورد في هذه الوثيقة، إيمانا منها بضرورة المراجعة والتريث والتأكد من مدى فاعلية ما ورد فيها من مقترحات وتقييم مدى ملاءمتها للكويت ومدى قدرتها على تحقيق الصالح العام في ظل النظام المؤسسي والإداري والتشريعي الحالي، هذا قبل إقرار أو تنفيذ ما ورد في الوثيقة من إجراءات ستمس بالتأكيد الغالبية العظمي من شرائح المجتمع الكويتي والمقيمين في حال التنفيذ.

وأعطت د.بورسلي ملاحظات عامة على الوثيقة المنشورة:

● لم تتضمن الوثيقة أسماء من أعدها للاطلاع على الخلفية العلمية والخبرة والمؤهلات.

● لم تأخذ الوثيقة في الاعتبار تأثير الإجراءات التقشفية على معدلات النمو الاقتصادي في الدولة.

● احتوت الوثيقة على بنود سبق أن قدمت من قبل الحكومة وحتى هذه اللحظة لم تتحقق! فما الذي استجد حتى نثق بأنها ستتحقق اليوم؟

● تعتبر الوثيقة ردة فعل للعجز المالي ولا ينصح باتخاذ قرارات مصيرية ستؤثر على مصير الدولة تحت ضغط العجز المالي وخلال فترة الأزمات.

● من أكبر الإشكاليات المرتبطة بالوثيقة أنها تعتمد على رفع الرسوم على الخدمات الحكومية التي تعاني من تردي مستواها وجودتها.

● لم تحتو الوثيقة على الأهداف المنشود تحقيقها والمرتبطة ببعض المحاور والفوائد المرجوة منها.

● كيف ستتحقق الخصخصة ومشاريع الشراكة الضخمة في ظل بيئة مؤسسية وتشريعية لا تتواءم مع أفضل المعايير الدولية؟

● ارتكزت الوثيقة على رفع

د.أماني بورسلي

الوثيقة لم تأخذ في الاعتبار تأثير الإجراءات التقشفية على النمو الاقتصادي

الخصخصة لا تتحقق في ظل بيئة مؤسسية وتشريعية لا تتوائم مع المعايير الدولية

محدودية الأفكار المتعلقة باستحداث مصادر بديلة للدخل واقتصارها على رفع الرسوم

هل تلتزم الحكومة بما ورد في بنود الوثيقة أم أنها تبقى حبرا على ورق؟

مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي دون تحديد كيفية استفادة الدولة من القطاع الخاص.

● على الرغم من نص الوثيقة على استيعاب أعداد أكبر من العمالة الوطنية إلا أن ذلك الهدف لا يمكن تحقيقه في ظل التوجه نحو الخصخصة.

● البنود الخاصة بتقليص المصروفات لا يمكن مقارنتها مع تلك المتعلقة برفع كفاءة القطاع العام وانتاجيته.

● من الاستحالة أن يتم تخفيض الدعم دون أن تتأثر كل القطاعات، ودون ارتفاع معدلات التضخم، ودون تضرر كل شرائح المجتمع.

● محدودية الأفكار المتعلقة باستحداث مصادر بديلة للدخل واقتصارها على رفع الرسوم وإعادة تسعير الخدمات أو تخفيض الدعم.

● أغفلت الوثيقة تماما الإشارة إلى كيفية تقليص حجم العمالة الوافدة، في القطاعين العام والخاص، التي تنافس العمالة الوطنية.

وفيما يلي أبرز محاور الإصلاح المقترحة في الوثيقة:

المحور الأول: الإصلاح المالي

نص البند الأول على ضرورة إجراء إصلاح مالي في جانب المصروفات وفي جانب الإيرادات عن طريق تخفيض المصروفات ورفع الإيرادات. حيث ورد في نص الوثيقة مقترحات لترشيد المصروفات كتقليص عدد اللجان وتقنين المهام الرسمية وتخفيض المكافئات. وهنا يلاحظ أن الدولة قد بدأت بالفعل في تقليص ميزانيات كل الجهات الحكومية والمؤسسات الأكاديمية وميزانيات التدريب، الأمر الذي سينعكس سلبا على مؤشراتنا الدولية الخاصة في قطاع التعليم والتأهيل والتدريب. فكيف سيتم رفع كفاءة القوى العاملة في ظل تقليص ميزانيات التدريب والتأهيل والتطوير؟

ونص البند السادس في المصروفات على ترشيد الدعم بكل أشكاله وتوجيهه لمستحقيه. وهنا نحذر من تداعيات وتبعات ما سيحدث لمعدلات النمو الاقتصادي ومعدلات التضخم وما سيحدث من موجة ارتفاع الأسعار التي ستطول كل أشكال السلع والخدمات. خاصة في ظل عدم كفاءة نظام ضبط الأسعار وغياب تام لدور جهاز تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار.

المحور الثاني: إعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني

على الرغم من أهمية هذا المحور إلا أن معظم ما ورد فيه قد ورد في العديد من التقارير الحكومية السابقة وكذلك نصت عليه خطة التنمية. فالسؤال المطروح هنا لماذا نفترض أن البنود ستتحقق اليوم وهي لم تتحقق على مدى الأعوام الـ 5 الماضية منذ إقرار الخطة. كما أن ما ورد هنا من نقاط وأفكار يغلب عليه الطابع الإنشائي وترتكز على فكر تحويل دور الدولة من الدور التنفيذي إلى الدور الرقابي من خلال تفعيل دور بعض الأجهزة الحكومية والمؤسسات الأهلية والتي يأتي في مقدمتها جهاز حماية المستهلك. ومن المستهجن هنا ما ذكر بشأن تكليف مؤسسات أهلية بالرقابة على الجودة وهي مؤسسات لا تمتلك ذراعا رقابيا أو عقابيا.

المحور الثالث والرابع: زيادة مساهمة القطاع الخاص بالنشاط الاقتصادي

يعتبر هذا المحور من أهم وأخطر المحاور الواردة في هذه الوثيقة والذي يضع الأساس لتحويل الملكيات العامة الحكومية إلى القطاع الخاص، وذلك بغياب تام للضمانات لحماية المصلحة العامة، وبغياب لأسباب وأهداف هذا التحويل في هذا التوقيت الحرج وفي ظل تدني قيم أصول الدولة، وبغياب البنية التشريعية والمؤسسية السليمة التي تضمن الحق العام، وبغياب الضمانات التي تحمي نسب التكويت، وباستمرار آليات تعيين القياديين لترضيات سياسية وانتخابية خاصة ونحن مقبلين على فترة انتخابات للمجلس القادم. علاوة على ما سبق، لن يكون هناك أي قيد يضمن للمواطن الكويتي وظيفته التي تعيل أسرته في ظل تعارض أهداف الربحية مع ارتفاع كلفة الكويتي مقارنه بالأجنبي. لقد كان من الأجدر قبل الإقدام على الدعوة لعملية التخصيص البدء بتجهيز البنية التحتية السليمة وبناء استراتيجية واضحة المعالم وتعيين المختصين المستقلين في أهم جهاز سيقود مرحلة حرجة في عمر الدولة وهي بيع القطاع العام.

المحور الخامس: إصلاح سوق العمل ونظام الخدمة المدنية

تضمن هذا المحور على بند إصلاح الأجور ورفع كفاءة القوي العاملة والقطاع العام وتأهيل العمالة الوطنية من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والتخلص التدريجي من نظام الكوادر ورفع مستوى خدمات التنظيم. بخلاف وجود ملاحظات جوهرية على هذا البند بشكل عام، إلا أننا نتفق مع ما ورد فيه من مقترحات كتطبيق مبدأ ربط الأجر بالأداء والإنتاجية وتعديل أنظمة الأجور وتطوير جهاز الخدمة المدنية (مع ضرورة معالجة الثغرات التي ارتبطت بنظام البديل الاستراتيجي). إلا أننا نخشى أن يكون مصير تلك المقترحات كغيرها من البنود التي وردت في خطة التنمية ولم تنفذ حتى الآن. وننوه هنا إلى قيام واضعي الوثيقة بإضافة قيود كبيرة على انخراط المواطن الكويتي في القطاع العام وذلك كالآتي:

1- إلزامهم بتقديم اختبارات مستوى كشرط للقبول. و2 - تحديد سقف زمني للتقدم للعمل بعد التخرج. و3 - إخضاع العاملين في القطاع العام أسوة بنظرائهم في القطاع الخاص لفترة اختبار تصل الى عام كامل وليس 3 أشهر كما في القطاع الخاص. في حين أن التقرير أغفل تماما وضع أي قيود على دخول الوافدين في القطاع العام أو القطاع الخاص وترك الكويتي ليتنافس بالعمل في القطاع الخاص الأمر الذي سيؤدي الى تخفيض راتب المواطنين بشكل غير مباشر!

المحور الأخير: الإصلاح التشريعي والمؤسسي

يمثل محور تعديل التشريعات محور استراتيجي وشديد الأهمية إلا أننا نود الإشارة إلى أن كثيرا من التشريعات صدرت أو عدلت خلال الفصل التشريعي الأخير. وعلى الرغم من حداثتها إلا أنها لا ترقى إلى جودة التشريعات الدولية أو تتماشى مع أفضل المعايير العالمية بدليل مؤشر كفاءة وجودة التشريعات وفق مؤشر التنافسية العالمي الذي منح الكويت الترتيب 125 مقارنة بـ 148 دولة.

لهذا ما الجديد الذي سيتم في ضوء استمرار آلية إصدار التشريعات على ما هي. كما أن الإصلاح التشريعي والمؤسسي المقترح لم يتضمن تعديل أهم قانون - الحاكم لأداء القطاع العام - وهو قانون الخدمة المدنية.

«الجمان»: «التأمينات» ترفع حصتها في «بوبيان للبتروكيماويات»

رصد تقرير صادر عن مركز الجمان 8 حركات للملكيات المعلنة في قوائم كبار ملاك الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2016/03/17، 3 في اتجاه الرفع قابلها 5 باتجاه الخفض، في حين لم يتم رصد حركات لكل من الدخول في أو الخروج من قوائم كبار الملاك.

وتصدر عمليات رفع الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي تعزيز «أصول» لمساهمتها في «صفاة عقار» بواقع 0,789 نقطة مئوية من 5,685 إلى 6,474٪، ثم رفع «البيت» حصته في «الأمان» بمقدار 0,509 نقطة مئوية من 41,739 إلى 42,248٪، وأخيرا، ارتفاع ملكية المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية في «بوبيان للبتروكيماويات» بواقع 0,500 نقطة مئوية من 6,060 إلى 6,560٪.

أما خفض الملكيات المعلنة خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2016/03/17، فتصدرها تراجع ملكية الشركة الكويتية لتجهيز حقول البترول في «زيما» بشكل ملحوظ بلغ 13,310 نقطة مئوية من 29,500 إلى 16,190٪، وذلك على أثر المضاربات العنيفة على سهم الشركة خلال الأسبوع المذكور، علما بأن الشركة هي محل تقديم عرض إلزامي للاستحواذ عليها حاليا، كما تراجعت ملكية «دانة» في «صفاة طاقة» بواقع 4,861 نقاط مئوية من 10,074 إلى 5,213٪، وأيضا انخفضت نسبة «استثمارات» في «بوبيان دق» بواقع 2,500 نقطة مئوية من 7,733 إلى 5,233٪، من جهة أخرى، واستمرارا للحراك الملحوظ في قوائم كبار ملاك شركات «كتلة المدينة» الذي بدأ الأسبوع قبل الماضي المنتهي في 2016/03/10، فقد تراجعت الملكيات المعلنة لـ «اكتتاب» وشركتها التابعة في كل من «المدينة» بواقع 0,510 نقطة مئوية من 6,420 إلى 5,910٪، وفي «المستثمرون» بمقدار 0,150 نقطة مئوية من 16,170 إلى 16,020٪.

من جانب آخر، نلفت النظر إلى أنه خلال الأسبوع الماضي المنتهي في 2016/03/17 تم تغيير اسم المالك الرئيسي والوحيد لـ «أريد» من شركة كيوتل للاستثمارات العالمية إلى شركة أريد للاستثمارات العالمية علما بثبات حصة الملكية بنسبة 92,107٪.

أخبار البورصة

693 ألف دينار أرباح «المستثمرون» في الربع الرابع

تراجعت أرباح مجموعة المستثمرون القابضة في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 18,8٪ مقارنة بأرباح الفترة المماثلة من 2014.

وحققت الشركة أرباحا بلغت 693 ألف دينار (2,3 مليون دولار) في الربع الرابع من العام الماضي، مقارنة بأرباح قدرها 853 ألف دينار (2,8 مليون دولار) في الفترة نفسها من 2014. وعلى المستوى السنوي، تقلصت خسائر الشركة في العام الماضي بمعدل 85,2٪ لتصل إلى 548,3 ألف دينار، مقابل خسائر بنحو 3,71 ملايين دينار في 2014.

تابعة لـ «جيران» تحصل على عقد مشترك بمالاوي

قالت شركة جيران القابضة إن شركة الخليج المتحدة للإنشاء، التابعة والمملوكة لها بنسبة 99٪، حصلت على عقد مشترك مع شركة محلية في جمهورية مالاوي. وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس إن المشروع مقسم بنسبة 65٪ لصالح شركة الخليج المتحدة للإنشاء، و35٪ لصالح الشركة المحلية في جمهورية مالاوي، مشيرة إلى أن قيمة العقد تبلغ 3,6 ملايين دينار، نصيب «الخليج المتحدة» منه نحو 2,34 مليون دينار. وأوضحت الشركة أن مدة المشروع 20 شهرا من تاريخ أمر المباشرة، لافتة إلى أن أعمال العقد ستبدأ بعد توقيع الطرفين على اتفاقية العقد، علما بأن المالك هو هيئة الطرق - التنمية الاقتصادية - جمهورية مالاوي. وأشارت في بيانها إلى أن الأثر المتوقع على الوضع المالي للمجموعة هو تحقيق هامش ربح بمعدل 7٪ من قيمة نصيب «الخليج المتحدة» في نهاية السنة الأولى، و8٪ في نهاية السنة الثانية.

3,4 ملايين دينار خسائر «اكتتاب»

ارتفعت خسائر شركة اكتتاب القابضة (EKTTITAB) في الربع الرابع من العام الماضي بنسبة 59,4٪، مقارنة بخسائر الفترة المماثلة من 2014. ومنيت الشركة بخسائر قدرها 3,14 ملايين دينار (10,43 ملايين دولار) في الربع الرابع من 2015، مقابل خسائر بلغت 1,97 مليون دينار (6,54 ملايين دولار) عن الفترة ذاتها من 2014. وبلغت خسائر الشركة، في العام الماضي، 3,4 ملايين دينار، مقابل خسائر قدرها 2,57 مليون دينار في عام 2014، بارتفاع في الخسائر بمعدل 32,3٪.

وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة أمس إن خسائر العام تعود إلى خسائر الاستثمارات بمبلغ 3,35 ملايين دينار.

تابعة لـ «السلام» تفوز بمناقصة بـ 6 ملايين دينار

قالت شركة مجموعة السلام القابضة: إن إحدى شركاتها التابعة فازت بمناقصة من شركة البترول الوطنية الكويتية، بقيمة 6,42 ملايين دينار (21,3 مليون دولار). وقالت الشركة في بيان على موقع البورصة: إن المناقصة المشار إليها تمت ترسيتها على شركة الساري الوطنية للتجارة العامة والمقاولات، التابعة والمملوكة لها بنسبة 69,2٪. وأوضحت «السلام» أن مدة المناقصة 50 شهرا، بعائد متوقع يصل إلى 15٪ (بواقع 963 ألف دينار، بما يعادل 3,2 ملايين دولار).

«مايكروسوف» وشركاؤها يكشفون مستقبل التكنولوجيا

عبدالرحمن خالد

استعرضت شركة «مايكروسوف الكويت» أحدث التطورات في قطاع التكنولوجيا والحلول المبتكرة خلال «بازار الابتكار».

وفي كلمته، قال مدير عام «مايكروسوفت الكويت» شارل نحاس: «ان «بازار الابتكار» يقدم منصة فريدة لتجربة أحدث ابتكارات «مايكروسوفت»، وفي الوقت الذي تواصل فيه تكنولوجيا المعلومات تطورها المتسارع على نطاق العالم، نستمر من جانبنا في تقديم حلول تقنية تتناسب مع التوجهات الكبرى السائدة، مثل «إنترنت الأشياء»، وذكاء الأعمال وغيرها. وفي «مايكروسوفت» نحن ملتزمون بتمكين عملائنا، من الشركات، والحكومات، والأفراد في الكويت، وإتاحة الفرصة أمامهم كي يكونوا روادا بارزين في أعمالهم».

من جانبه، قال مدير التسويق الإقليمي لحاسبات قطاع الأعمال في شركة «ديل» الشرق الأوسط عماد سلام: «باعتبارنا شريك «مايكروسوفت» من خلال دعم كمبيوتراتنا الشخصية الجديدة بنظام «ويندوز 10» منذ الصيف الماضي، فإننا واثقون بأن «ويندوز 10» يجمع بالإضافة إلى إتاحة تنقل الأجهزة، مزيدا من الضمان والسهولة في التركيب، ويشجع الشركات على تغيير نظرتها نحو قابلة الأجهزة للحركة».

شارل نحاس متحدثا خلال «بازار الابتكار»

نحاس: «بازار الابتكار» منصة فريدة لتجربة أحدث ابتكارات «مايكروسوفت»

وفي السياق، قال مدير عام شركة لينوفو لمنطقة الخليج والمملكة العربية السعودية محمد هيليلي: «لنا مسيرة متواصلة مع «مايكروسوفت «بتقديم الأعضاء الجدد في عائلتنا من أجهزة X1 خلال هذا البازار، والتي دعمت بنظام «ويندوز 10 »وتم تحسين X1 بمجموعة من الميزات الفريدة والأداء الأفضل».

وفي كلمة، قال الرئيس التنفيذي في «شركة الديار المتحدة»، بشار عطعوط: «رؤيتنا تتوافق مع «مايكروسوفت» لطرق توفير تقنيات جديدة، سيكون لها أثر ملموس على الأفراد، والشركات، والحكومات والمجتمع. ونظرا لكوننا الشركة الكويتية الوحيدة التي دخلت قائمة «شركاء مايكروسوفت الأكثر كفاءة» في المرتبة الخامسة على مستوى العالم، فقد كنا حريصين دائما على التواصل الدائم مع قطاع تكنولوجيا المعلومات والمختصين فيه من خلال «بازار الابتكار» لنعرفهم على أحدث المستجدات في هذا القطاع».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لـ «شركة إيبلا لاستشارات الكمبيوتر» هلال أرناؤوط: «إن الابتكارات التكنولوجية لعبت دورا حيويا في النمو والانتاجية داخل المنطقة. ومن خلال «بازار الابتكار»، نجد في شراكتنا مع «مايكروسوفت» فرصة لمسايرة التطورات التكنولوجية، ومشاركة أحدث توجهات السوق عبر حوارات حقيقية مباشرة».